

يُعد القانون من أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات المنظمة؛ وينظم العلاقات بينهم، ويبين الحدود القانونية للتصرفات، ولا يستطيع المجتمع المحافظة على استقراره واستمراره دون قواعد واضحة تنظم سلوك أفراده وتحقق التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة. ارتبط ظهور القواعد القانونية بتطور الحياة الاجتماعية وتعقد العلاقات الإنسانية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا لم يعد القانون مجرد مجموعة من الأوامر والنواهي، بل أصبح نظاماً متكاملًا يسهم في تحقيق العدالة وحماية الأمن وتنظيم المؤسسات وتعزيز الثقة في المعاملات. وتشجيع الأفراد والمؤسسات على احترام القواعد المنظمة للحياة العامة. وتتجلى هذه الأهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشكل الدستور أساس النظام القانوني، وتتكامل معه القوانين الاتحادية والتشريعات الأخرى التي تنظم مجالات الحياة المختلفة، مثل العمل والتجارة والعلاقات المدنية والجرائم والإجراءات القضائية. لذلك يتناول هذا البحث مفهوم القانون وخصائصه وأهميته ودوره في حماية الحقوق وتحقيق العدالة، مع التركيز على النظام القانوني الإماراتي والتحديات المعاصرة. تتمثل مشكلة البحث في أن استقرار المجتمع لا يعتمد على وجود القوانين والتشريعات وحدها، فقد تنشأ مشكلات نتيجة ضعف الوعي القانوني أو عدم معرفة الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، كما أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور صور جديدة من العلاقات والتصرفات التي تحتاج إلى تنظيم قانوني مستمر. السؤال الرئيس للبحث هو: ما أهمية القانون في تنظيم المجتمع، وكيف يسهم في تحقيق العدالة والاستقرار وحماية حقوق الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وتتفرع عنه أسئلة تتعلق بمفهوم القانون وخصائص القاعدة القانونية، تنبع الأهمية العلمية للبحث من توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقانون والقاعدة القانونية، ومساعدة الطلبة على فهم دور القانون في بناء المجتمعات الحديثة. أما الأهمية الاجتماعية فتتمثل في نشر ثقافة احترام حقوق الآخرين والالتزام بالواجبات العامة. يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم القانون وبيان خصائص القاعدة القانونية، وتوضيح أهمية القانون في تنظيم العلاقات الاجتماعية، كما يهدف إلى توضيح العلاقة بين القانون والحقوق والواجبات، يحاول البحث الإجابة عن أسئلة منها: ما الوظائف الأساسية التي يؤديها القانون؟ لماذا يحتاج الأفراد إلى قواعد ملزمة؟ كيف يحقق القانون التوازن بين حرية الفرد والمصلحة العامة؟ ما العلاقة بين سيادة القانون وتحقيق العدالة؟ وكيف يمكن تعزيز الوعي القانوني لدى الطلبة وأفراد المجتمع؟ ثم تحليل دوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية وحماية الحقوق وتحقيق الاستقرار. كما يستند إلى المنهج القانوني التحليلي بالرجوع إلى النصوص الدستورية والتشريعات الإماراتية ذات الصلة. المبحث الأول: مفهوم القانون وخصائص القاعدة القانونية المطلب الأول: تعريف القانون بأنه مجموعة من القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم داخل المجتمع، وتكون ملزمة وفق النظام القانوني المعمول به، ويحدد القانون ما للأفراد من حقوق وما عليهم من واجبات، تحدد القواعد القانونية الآثار المترتبة على العقد والالتزامات الواقعة على كل طرف والوسائل المتاحة لمعالجة الإخلال. توفر القواعد القانونية وسائل للمطالبة بالحماية أو التعويض وفق الشروط والإجراءات المقررة. ولا يقتصر القانون على العقوبات، بل يتضمن قواعد تمنح الحقوق وتنشئ المراكز القانونية وتحدد اختصاصات الجهات العامة وتنظم طرق التقاضي. المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية أولاً: القاعدة القانونية اجتماعية؛ لأنها تنظم العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع أو بينهم وبين المؤسسات العامة والخاصة. ومن أمثلتها القواعد المنظمة للبيع والعمل والملكية والمسؤولية عن الأضرار والإجراءات القضائية. ثانياً: القاعدة القانونية عامة ومجردة؛ مع جواز اختلاف الأحكام بين الفئات أو الحالات إذا استند الاختلاف إلى أساس قانوني مشروع. ثالثاً: القاعدة القانونية ملزمة؛ فلا يجوز تجاهل القواعد الآمرة لمجرد عدم الرغبة فيها. وبعض القواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، بينما تسمح القواعد المكملة للأفراد بتنظيم بعض علاقاتهم على نحو مختلف إذا أجاز القانون ذلك. رابعاً: تقتزن القاعدة القانونية بجزء يحده النظام القانوني عند مخالفتها. المطلب الثالث: التمييز بين القانون والقواعد الاجتماعية الأخرى توجد إلى جانب القانون قواعد أخلاقية ودينية وعادات اجتماعية توجه سلوك الإنسان. فالأخلاق تحت على الصدق والأمانة والتسامح، بينما يحدد القانون القواعد الملزمة التي تترتب على مخالفتها آثار قانونية. وقد يلتقي القانون والأخلاق في حماية الأمانة ومنع الاعتداء، لكن كل تصرف غير أخلاقي لا يشكل بالضرورة مخالفة قانونية. وقد يكون لبعضها أثر قانوني إذا اعترف بها النظام القانوني وفق شروط محددة، لكنها لا تتحول تلقائياً إلى قاعدة قانونية لمجرد انتشارها. وتسهم القواعد الدينية كذلك في توجيه السلوك وترسيخ قيم المسؤولية والتكافل، وقد يستند القانون في بعض المسائل إلى أحكام أو مبادئ دينية وفق النظام الدستوري والتشريعي. المطلب الرابع: وظائف القانون تتمثل وظائف القانون في تنظيم العلاقات وتحديد الحقوق والالتزامات، ودعم التنمية من خلال توفير بيئة قانونية واضحة للمعاملات الاقتصادية والاستثمار والعمل. ومن ثم يؤدي القانون وظائف وقائية وتنظيمية وعلاجية، المبحث الثاني: أهمية القانون في تنظيم المجتمع المطلب الأول:

القانون وتحقيق الأمن والاستقرار ويحقق القانون الأمن من خلال تحديد السلوكيات المحظورة وتنظيم عمل الجهات المختصة وتوفير الإجراءات اللازمة لمساءلة المخالفين. كما يقلل القانون النزاعات لأنه يوضح مسبقاً الحقوق والالتزامات ووسائل معالجة الخلاف. يمكن اللجوء إلى الوسائل القانونية بدلاً من القوة أو الانتقام. المطلب الثاني: القانون وتحقيق العدالة والمساواة تقوم العدالة القانونية على تطبيق القواعد بصورة منصفة واحترام الحقوق وعدم إخضاع الأفراد للتحكم أو المعاملة التعسفية. ينص دستور دولة الإمارات في المادة (25) على أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تعني المساواة تجاهل الاختلافات القانونية بين المراكز المختلفة، فقد يلجأ الأطراف إلى القوة أو وسائل غير مشروعة لاسترداد حقوقهم. ويعالج القانون هذه المشكلة بتحديد الحقوق والالتزامات وتوفير جهات مختصة للفصل في النزاعات. المطلب الرابع: حماية النظام العام والمصلحة العامة تتداخل مصالح الأفراد في الأماكن العامة والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية، وفي المقابل لا يجوز تقييد الحقوق إلا وفق أساس قانوني وضمانات مقررّة. ينظم القانون المرور والصحة العامة والممتلكات العامة والأنشطة التجارية والمرافق المشتركة. كما تحمي القواعد المتعلقة بالمرافق العامة الممتلكات التي يستفيد منها الجميع. المبحث الثالث: دور القانون في حماية الحقوق والحريات وتنظيم العلاقات تُعد حماية الحقوق والحريات من أهم وظائف القانون؛ يقرر دستور دولة الإمارات ضمانات ذات صلة بهذه الحقوق. فالمادة (26) تناول الحرية الشخصية وتحظر التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، وتوضح هذه النصوص أن حماية الحقوق تحتاج إلى ضمانات وإجراءات عملية. المطلب الثاني: تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية تُعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية، ويساعد التنظيم القانوني على توضيح المسؤوليات وحماية الفئات التي تحتاج إلى رعاية وتوفير وسائل لمعالجة النزاعات. ويمتد التنظيم إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى، ويقلل وضوح القواعد من الخلافات الناتجة عن غموض المسؤوليات. المطلب الثالث: تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية يحدد القانون القواعد التي تحكم المعاملات بين الأفراد والشركات والمؤسسات، وتساعد القواعد الواضحة على بناء الثقة، فعند شراء سلعة تنشأ علاقة قانونية تتعلق بالثمن والتسليم والمواصفات، وعند تعاقد شركة مع مورد يحتاج الطرفان إلى قواعد تحدد التنفيذ ومعالجة الإخلال. كما تنظم التشريعات علاقة العامل بصاحب العمل. ومن التشريعات الإماراتية ذات الصلة المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، وصدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 بإصدار قانون المعاملات المدنية الجديد، تؤدي قواعد المسؤولية القانونية دوراً مهماً في حماية الحقوق وتعويض المتضررين عن الأضرار التي تستوجب المسؤولية. تحدد القواعد المختصة ما إذا كانت المسؤولية قائمة، ويجب التمييز بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية؛ فقد يكون التصرف محل لوم أخلاقي دون توافر شروط المسؤولية القانونية. المبحث الرابع: القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة المطلب الأول: الدستور أساس النظام القانوني يمثل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الأساس الدستوري للنظام القانوني؛ فهو يحدد المبادئ العامة للدولة وينظم السلطات العامة واختصاصاتها ويقرر الحقوق والحريات والواجبات. وتتكون المنظومة التشريعية من الدستور والقوانين الاتحادية والمراسيم والقرارات وغيرها من التشريعات الصادرة عن الجهات المختصة. ويحدد الدستور الإطار العام الذي تعمل ضمنه السلطات، ويساعد هذا التنظيم على تحديد المسؤوليات المؤسسية والحد من تضارب الاختصاصات وتوفير أساس قانوني لممارسة السلطة العامة. المطلب الثاني: سيادة القانون واستقلال القضاء خضوع الأشخاص والمؤسسات العامة والخاصة للقواعد القانونية، وتطبيقها وفق إجراءات عادلة مع توفير وسائل مستقلة للفصل في النزاعات. وتوضح الأمم المتحدة أن سيادة القانون ترتبط بخضوع الجميع للقانون ونشر القواعد وتطبيقها على قدم المساواة والفصل المستقل في المنازعات واحترام الحقوق. وتنص المادة (94) من الدستور الإماراتي على استقلال القضاء في أداء واجبه، فعند العمل تنظم القواعد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وعند إبرام عقد أو شراء سلعة أو استئجار عقار تنشأ حقوق والتزامات قانونية. المطلب الرابع: القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج التنمية إلى بيئة مستقرة وواضحة القواعد، ويسهم القانون في تنظيم الأنشطة الاقتصادية وحماية الملكية وتحديد الالتزامات التعاقدية وتنظيم علاقات العمل ووضع ضوابط الأنشطة المؤثرة في المصلحة العامة. وتساعد القواعد الواضحة على الحد من المخاطر القانونية وزيادة القدرة على التخطيط. وتشير المادة (24) من الدستور الإماراتي إلى أن الاقتصاد الوطني يقوم على العدالة الاجتماعية والتعاون بين النشاط العام والخاص ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة في حدود القانون. لذلك يمكن للقانون أن يكون أداة للتنمية متى كانت قواعده واضحة ومتوازنة وقابلة للتطبيق. المبحث الخامس: تحديات تطبيق القانون في المجتمع المعاصر المطلب الأول: ضعف الوعي القانوني وتساعد الثقافة القانونية على فهم القواعد الأساسية ومعرفة الجهات المختصة للحصول على المعلومات أو تقديم الشكاوى. كما أن الأمثلة

العملية تساعد على تحويل المفاهيم المجردة إلى معرفة قابلة للاستخدام. مع استخدام القنوات الرسمية للإبلاغ عن المخالفات. يتغير المجتمع باستمرار نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتظهر معاملات جديدة قد لا تتناولها القواعد القديمة بالتفصيل. وتتطلب عملية التطوير تحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني وضرورة تحديث القواعد، ويؤكد صدور قانون المعاملات المدنية الجديد في الإمارات أهمية متابعة النصوص النافذة وعدم الاعتماد على معلومات قديمة عند إجراء بحث أو اتخاذ قرار عملي. المطلب الرابع: الثقة في المؤسسات القانونية تُعد الثقة في المؤسسات القانونية عاملاً مهماً لتشجيع الأفراد على احترام القانون واللجوء إلى الوسائل الرسمية. المطلب الخامس: دور الفرد في احترام القانون لا تقتصر مسؤولية احترام القانون على الجهات الحكومية والقضائية، كما يشمل استخدام وسائل التواصل بصورة مسؤولة والتحقق من المعلومات قبل نشرها وعدم تداول البيانات الشخصية للآخرين دون أساس قانوني. ومن مظاهر الثقافة القانونية معرفة الجهات المختصة بالشكاوى والاحتفاظ بالمستندات وقراءة العقود قبل التوقيع وطلب المشورة من المختصين عند الحاجة. القانون ضرورة لتنظيم العلاقات الاجتماعية وحفظ الاستقرار. بل يشمل تنظيم العلاقات وحماية الحقوق وحل النزاعات. تتميز القاعدة القانونية بأنها اجتماعية وعامة ومجردة وملزمة، سادساً، سابغاً، ومنها العمل والتجارة والعلاقات المدنية. يسهم التنظيم القانوني الواضح في دعم التنمية وتقليل المخاطر. قد يحد ضعف الوعي القانوني من استفادة الأفراد من حقوقهم. التوصيات وتطوير المحتوى القانوني الرقمي المبسط، وتعزيز ثقافة احترام الممتلكات العامة والخاصة، ودعم المبادرات الجامعية التي تنشر الوعي بالقوانين الإماراتية. وأخيراً، ينبغي تشجيع المؤسسات على توضيح حقوق المتعاملين والتزاماتهم وإجراءات الشكاوى، الخاتمة فهو الإطار الذي يحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات ويوفر الوسائل المشروعة لمعالجة النزاعات وحماية المصالح. ولا تقتصر أهميته على فرض العقوبات، بل يجب أن يصاحبه تطبيق عادل وفعال ووعي قانوني لدى الأفراد وقدرة على الوصول إلى الجهات المختصة. وفي دولة الإمارات يشكل الدستور أساس النظام القانوني، وبناءً على ذلك،